

CD/PV.916
23 January 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة عشرة بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف

يوم الخميس، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في الساعة ١٠/٢٥

الرئيس: السيد راكش سود (الهند)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩١٦ لمؤتمر نزع السلاح.

أود في البداية أن أتوجه، نيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، بعبارات الترحيب الحار إلى وزير خارجية الهند، معالي السيد كانوال سيبال ، الذي سيلقي كلمة في المؤتمر اليوم. ولعل وجوده بين ظهرانينا اليوم لأبلغ دليل على الاهتمام الشخصي الذي يوليه لعملنا وعلى التزام حكومة الهند الطويل الأمد بمؤتمر نزع السلاح . وأنا على يقين من أن الجميع سيتابع بيانه بكثير من الاهتمام.

وتضم قائمة المتحدثين اليوم أيضاً السفير لينت من بلجيكا ، الذي سيتحدث نيابة عن رؤساء المؤتمر الخمسة السابقين، وهم السفير دميري من الجزائر، والسفير فيغا من شيلي، والسفير رايس من كولومبيا، والسفير سالاندر من السويد، وبالأصالة عن نفسه بالطبع. وبالإضافة إلى ذلك سيتحدث السفير دميري من الجزائر بوصفه أحد المتحدثين اليوم، وكذلك السفير ميراندا من إسبانيا.

وأدعو الآن وزير خارجية الهند معالي السيد كانوال سيبال إلى إلقاء كلمته.

السيد سيبال (الهند): السيد الرئيس، أشكر لكم الترحيب الحار الذي قبولت به. وإنه لمن دواعي سروري بصورة خاصة أن أقف بينكم اليوم، في الوقت الذي تتبوأ فيه الهند رئاسة مؤتمر نزع السلاح، عند بداية عام ٢٠٠٣ وهو منعطف حاسم الأهمية تلبد فيه بواعث القلق والشكوك العميقة آفاق الأمن الدولي وتهيمن بالتالي على مداولاتكم.

إن مؤتمر نزع السلاح مؤسسة فريدة من نوعها، نشأت إبان فترة الحرب الباردة وأصبحت محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. ويعود منشؤه إلى اللجنة العشرية لنزع السلاح التي تم إنشاؤها في الخمسينات من القرن الماضي. وكانت تضم ممثلين عن تكتلات عسكرية متعارضة. بيد أن دخول عدد صغير من البلدان المحايدة وغير المنحازة في وقت مبكر أدى إلى نشوء منتدى أكثر مرونة، وتمثيلاً فأخذ يكتسب تدريجياً صبغة متعددة الأطراف على مدى العقود التالية. وكان النزاع الإيديولوجي بين القوى العظمى السابقة وحلفائها واقعاً يومياً يطل برأسه في اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح والهيئات التي أعقبتها. وكانت أزمة الصواريخ الكوبية، والحرب في أفغانستان ونشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى في أوروبا ، بعضاً من الظروف التي شهدتها الحرب الباردة عندما اشتدت حدة المواجهة وتصاعد التوتر. وبذا فقد تعثرت المفاوضات في قاعة المجلس وحلت محلها لغة الخطابة. بيد أن أهمية هذه المؤسسة تكمن في تعهد أهم الأطراف الفاعلة فيها، مما يعكس الرغبة في الاستقرار، وهذا التعهد عزز التعددية في نهاية المطاف.

وبدأت تهب رياح التغيير مع نهاية الحرب الباردة التي حملت معها مخاطر جديدة. وبعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصبحت البلدان الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تدرك بشدة الخطر الذي يمثله الإرهاب الدولي، بعد أن كانت ذاهلة عنه. والإرهاب ليس ظاهرة جديدة بحد ذاته فقد شهدنا في القرن الماضي إرهاب اليسار واليمين على حد سواء، ناهيك عن الإرهاب الذي يدعم المطالبة بالانفصال أو الانتصاف من مظالم وأوجه جور متخيلة باللجوء إلى العنف حتى ضد الأبرياء. غير أن الإرهاب اليوم يختلف عما قبله في حجمه وأهدافه وطبيعة أسبابه وتحديد العدو. فجزوره تكمن في الأصولية؛ وهدفه هو الحضارة الحديثة، والديمقراطية، والتعددية وحق الفرد الأساسي في أن يفكر ويتصرف باستقلالية تامة. وهي تغذي الشعور بتظلم خاطئ ضد العالم من خلال الدعاية الدينية المكثفة، التي تستند إلى قراءة مشوهة للتاريخ وشعور مبالغ به بقدرتها الخاصة على مقاومة مساره.

ويتم جمع الأموال على نطاق العالم كله، كما هو الأمر بالنسبة لمن يجندهم الإرهاب. فالإرهاب العالمي يجد ملاذاً لا في الأماكن والأقاليم التي تضعف أن تنعدم فيها السيادة، وفي الدول المنهارة أو الدول التي ما زالت تتحسس طريقها، حيث تفتقد الحكومات إلى الشرعية والفعالية فحسب، بل إن شبكات الإرهاب موجودة في كل مكان، حتى في البلدان المتقدمة. وتعتمد بعض الحكومات إلى استغلال الإرهاب عن سابق تصور وتصميم كوسيلة من وسائل سياسة الدولة. وتظهر ما تستخدمه هذه الشبكات من وسائل تقنية وتخطيط ماهر وحاذق أنها تستغل الترابط بين أطراف عالم تسوده العولمة لما فيه مصلحتها. ويشكل الإرهاب الجديد ظاهرة مادية وفكرية في الوقت ذاته. ويمكن معالجة الظاهرة المادية بصورة أسهل من الظاهرة الفكرية، لكن الظاهرة الفكرية هي التي تواصل توفير المجندين الجدد لهذا الخطر المائل حتى عندما يتم القضاء على عناصره جسدياً. ففي جوارنا المباشر شهدنا تنامي هذه الظاهرة طوال سنوات عديدة، حيث فرّختها معسكرات تدريب المجاهدين ومدارسهم. وظهرت في أوائل التسعينات منظمة القاعدة فأنشأ أسامة بن لادن في عام ١٩٩٨ واجهة دولية للإرهاب، حيث كانت تعمل المجموعات الإرهابية من عدة بلدان. لكن العديد من هذه المجموعات محظور الآن على الصعيدين الوطني والدولي، ولم يدرك العالم الغربي حجم هذا الخطر إلا بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وقد أجبر وقوع ذلك العدد الكبير من الأبرياء ضحايا للهجمات، التي شنتها وخططت لها القاعدة بدقة في الخفاء في البلدان الغربية، الأنظمة الديمقراطية في العالم كله على إعادة النظر في قوانينها، ومبادئ الأمن فيها ومؤسساتها.

فكيف لنا إذن أن نحمي المجتمعات من هذه الأخطار، ولا سيما في مواجهة الاحتمال المتزايد بأن تنطوي هذه الهجمات في المستقبل على استعمال أسلحة الدمار الشامل؟ وكيف لنا أن نردع هذه الهجمات؟ وكيف يمكن نزع سلاح هؤلاء الإرهابيين المصممين على ارتكاب الأعمال الإرهابية؟ وفي مواجهة هذه الأخطار التي لا تحمل اسماً ولا تعتمد على دولة، ولا يمكن التكهّن بها، فما هو العمل المشروع الذي يردعها، وإن لم نستطع تحديده فما الذي يعتبر قوة مشروعة؟ من الذي نُكرهه على التخلي عن الإرهاب ومع من نتفاوض؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يمنع الدول المنهارة من أن تصبح ثقباً سوداء تنشر القلاقل والفوضى؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن

يتوصل إلى اتفاق في الآراء حول التعامل مع الدول ذات السيادة التي تولد سياساتها، وروح مجتمعتها، ومؤسساتها ذلك الفكر الذي يديم هذا النوع من الإرهاب الدولي؟

ومما يجدر بالذكر هنا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن يعترفان لأول مرة في تاريخهما بالإجماع بضرورة الرد عسكرياً على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية. وأعقبتهما في ذلك منظمة الناتو بالعودة إلى المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي، بشأن الأمن الجماعي. وأعلنت الولايات المتحدة الحرب أيضاً على الإرهاب العالمي. إذ لم تعد المسألة مسألة منع الجرائم أو أعمال القانون. ففي المجتمعات الديمقراطية يرتفع سقف شرعية اللجوء إلى القوة وتشكل البرلمان والقضاء ووسائل الإعلام والمجتمع المدني القيود والرقابة على السلطة التنفيذية. فكيف يتمشى ذلك مع استعمال القوة الوقائي وخصوصاً عندما يركز على معلومات استخباراتية في الوقت الحقيقي، وهي سلعة سريعة العطب؟ من الواضح أن أي قرار يعتبر مقاومة الإرهاب "حرباً" بدل أن يكون إعمالاً للقانون يغيّر المعايير ويثير مسائل جديدة تتعلق بطبيعة الخطر المائل وكذلك سبل التصدي له.

إن كل هذه التساؤلات لا تندرج تماماً في إطار جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بيد أنه حان الوقت لأن تدرك هذه الهيئة الأخطار التي تتهدد الأمن التي برزت مؤخراً.

إن هناك علاقة مخيفة اليوم بين هذه الأخطار الجديدة والمخاطر القديمة التي كانت قوام عمل المؤتمر فيما مضى. فالدول التي تستخدم الإرهاب اليوم كوسيلة سياسية تمتلك أسلحة الدمار الشامل مما أثار المخاوف من وقوع الأسلحة التي بحوزتها في أيدي الجماعات الإرهابية. وتتعاون هذه الدول اليوم في نقل التكنولوجيات النووية وتكنولوجيات القذائف، مما يهدد أمن النظم الديمقراطية بالخطر الشديد. ومما يدعو للأسف أن هذه التحديات الخطيرة التي تتهدد الأمن الدولي لا تتم معالجتها بالصرامة اللازمة.

ولا يبدو أن لدينا أية بدائل صالحة طويلة الأمد للتعامل مع هذه المخاطر الجديدة. حيث إن هناك إدراكاً متزايداً بأنه لا يمكن لأي بلد أن يعالج هذا الموضوع لوحده. وثمة ضرورة لاتخاذ إجراءات متعددة الأطراف لإدراك هذه المخاطر قبل بروزها ولضم الصفوف لردعها ومواجهتها. وهذا يتطلب وضوح الجانب الأخلاقي. إذ لا يمكن لأي إرهابي أن يكون مناضلاً من أجل الحرية. ولا يوجد إرهاب يمكن القبول به - بغض النظر عما إذا كانت الأعمال الإرهابية ترتكب في نيويورك أو في بالي أو في جامو أو في كشمير أو في الشيشان. ويتعين علينا أن نرص الصفوف وأن نضع التدابير العملية وكذلك النصوص الضرورية الملزمة قانوناً التي من شأنها منع الإرهابيين مهما كان نوعهم من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وقد كان القرار الذي رعته الهند بشأن التدابير الآيلة إلى منع الإرهابيين من احتياز أسلحة الدمار الشامل، والذي اعتمدته الأمم المتحدة بتوافق الآراء في دورتها السابعة والخمسين، مبادرة تسعى إلى بذل جهود جماعية في هذا المضمار. وقد ترامى إلى علمنا أن حلقة دراسية انعقدت في هذه القاعة الشهر الماضي، اعتبر العديد منكم فيها معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة أولى يمكن أن تساعد

على الحؤول دون وقوع المواد الانشطارية في يد الإرهابيين. ولم يكن هذا الجانب موضع نظر عند مناقشة مفهوم هذه المعاهدة في الأصل. لكن مؤتمر نزع السلاح يتمتع بطبيعته بالمرونة التي تساعد على التكيف مع التطورات الجديدة.

والهند ملزمة بالمشاركة مشاركة فعالة في المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي طال انتظارها في هذا المحفل، حسبما قال رئيس وزراء الهند بعد إجراء تجاربنا النووية في عام ١٩٩٨ بقليل. ويستند موقفنا في هذا المجال إلى أن الهند لا تسعى إلى سباق تسلح نووي مع أية قوة نووية أخرى. لقد مارسنا خيارنا النووي، دون انتهاك أية التزامات دولية، بغية ردع أية مخاطر نووية كان من شأنها أن تعرض أمننا القومي واستقلالنا الاستراتيجي للخطر، وهما ضروريان لمتابعة الأهداف الإنمائية لشعبنا. إننا نتمسك بمبدأ محدد الوضوح في المجال النووي، يؤكد ثانياً على التزام الهند بالألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية وعدم استعمال هذه الأسلحة ضد أية دولة لا تحتاز السلاح النووي. ويدعم هذا المذهب الدفاعي البحث نظام قيادة وتوجيه يخضع كلياً لسلطة سياسية مدنية. ومما يدعو للأسف أن إقليمنا يواجه التباهي بمواقف نووية عدوانية وتهديدات غير مسؤولة من جانب القيادات العسكرية باستعمال الأسلحة النووية ضدنا. كما أن مبدأنا في هذا المجال يؤكد على استعداد الهند للانضمام إلى المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل خفض الأسلحة النووية والتخلص منها، ومن أجل وضع معاهدة لوقف انتشار المواد الانشطارية وتطبيق ضوابط فعلية على تصديرها. وكما سبق لنا القول فإن الهند على استعداد لإضفاء الصبغة المتعددة الأطراف على التزامها بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية بغية الحد من بروز الأسلحة النووية في المجال الاستراتيجي. أما المخاطر المتبقية المتمثلة باستعمالها استعمالاً طارئاً من غير إذن فيمكن معالجتها بالتحرك باتجاه إلغاء حالة التأهب النووي تدريجياً. وينبغي أن يتيسر لنا اتخاذ هذه الإجراءات بفضل انعدام الخصومة بين القوى العظمى.

في الدورة التاسعة عشرة لمجلس العلوم الهندي، المنعقدة في بانغالور في وقت سابق من هذا الشهر، كشف رئيس جمهورية الهند، الدكتور أ. بي. جي. عبد الكلام، وهو عالم فضاء مرموق، عن رؤية لجماعة فضائية عالمية والإمكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيا الفضاء في معالجة أوجه التزاغ بين الإنسان وهذا الكوكب، أي أزمات الطاقة والبيئة والنظام الإيكولوجي والموارد المائية والمعدنية، حيث يتجه العالم نحو قيام مجتمع مرتكز على المعارف. وحثاً، في معرض الدعوة إلى قيام بعثة فضائية عالمية دنيا مشتركة لمعالجة هذه القضايا، من أنه: "علينا أن ندرك في المقام الأول ضرورة أن تتجنب الجماعة الفضائية في العالم نقل التزاغ الجيوسياسي الأرضي إلى الفضاء الخارجي، مما يهدد كنوز الفضاء التي هي ملك أبناء البشرية جمعاء".

وبودنا أن نشهد بداية مبكرة للمفاوضات الرامية إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وليس بودنا أن نرى أي تسليم للفضاء الخارجي كنتيجة للثورة الجارية في الميادين العسكرية، الأمر الذي لا بد أن يعقبه اتخاذ تدابير متتابعة لزع السلاح. لكنه بغية تيسير البدء بالعمل الموضوعي في هذا المؤتمر فنحن على استعداد لأن ننظر

بروح من المرونة في أية ولاية أقل من الولاية التفاوضية بشأن هذا الموضوع، دون استبعاد إمكانية عقد مفاوضات مستقبلية بالضرورة.

إن التزام الهند بترع السلاح النووي الشامل ضمن إطار زمني محدد لا ينتقص منه سعيها لامتلاك أقل رادع موثوق ممكن. ولا بد أن يجد هذا المؤتمر وسائل عملية لتناول قضية نزع السلاح النووي بطريقة شاملة وغير تمييزية، بعد أن أولته الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه المهمة في دورتها الاستثنائية العاشرة. ولا بد لنا، لدى القيام بذلك، من تجاوز المحاولات العقيمة التي جرت في القرن الماضي والتي كانت تهدف إلى إدامة التمتع بميزة غير متوازنة من جانب حفنة من البلدان على حساب الأمن العالمي الجماعي. وطالما قلنا بأن أية معاهدة تمييزية لن تجدي نفعاً ولا بد لها أن تتفكك وتنهار، وذلك بسبب ما تنطوي عليه بطبيعتها من تناقضات وأوجه قصور. ولنذكر أنفسنا في هذا السياق أن هذا المؤتمر هو مؤتمر لترع السلاح وليس "مؤمراً لعدم الانتشار".

ومن الأهمية بمكان إبان السعي لمواجهة الأخطار الجديدة ألا يغرب عن البال أن الأخطار القديمة لم تُزَلْ بعد - أي أن الخطر الذي تتهدد به الأسلحة النووية وجود الإنسان لم يعالج بعد؛ ولا بد من ضمان أمن الفضاء الخارجي بوصفه التراث المشترك للإنسانية. ويبدو خطر الأسلحة الإشعاعية أهم شأنًا اليوم في ضوء ظهور "القنبلة القذرة" مما كان عليه الأمر منذ عقدين مضياً. بل إن التطورات في مجال التكنولوجيا الحيوية تذكرنا بأنه لا يمكن للمعاهدات أن تبقى ساكنة في عالم يركز إلى التكنولوجيا. ولا بد من أن تواكب المعاهدات الواقع المتغير، سواء كان سياسياً أو تكنولوجياً، كي تحتفظ بصلاحياتها ومفعولها. وتعتبر النهج المتعددة الأطراف في كل ذلك الوحيدة الصالحة والفعالة. حتى وإن وجدنا أوجه قصور في الاتفاقات المتعددة الأطراف، فإن الرد على ذلك يكمن في مواصلة السعي لإيجاد الحلول من خلال الطرق المتعددة الأطراف وليس باللجوء إلى المزيد من الضوابط التكنولوجية المخصصة. فقد تبين من تجاربنا في مجال الضوابط المخصصة هذه أن البلدان النامية التي تتحلّى بروح المسؤولية وتمسك بسيادة القانون والسياسات الشفافة تتعرض لفرض القيود عليها بذلك، ولكن دون تقييد أيدي المسؤولين عن الانتشار بصورة سرية. وتصبح هذه المعاهدات أدوات للإكراه تستخدم ضد المجتمعات الراغبة في التنمية وارتقاء سلم الإنماء، لكنها تثبت عجزها إزاء أولئك الذين يتهددون السلم والاستقرار بمخاطر حقيقية.

ولم يمض سوى عقد واحد على فتح باب التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وتظل هذه الاتفاقية الصك الدولي الوحيد الذي يحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بصورة تامة وقابلة للتحقق ودون أي تمييز. وسنشهد هذه السنة أول مؤتمر استعراضي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهو سيشكل مناسبة لضمان احترام المخطورات والالتزامات الرئيسية في تلك الاتفاقية وتنفيذها بالتعاون مع كافة الدول الأطراف. ولا بد لنا من الاحتياط ضد أية متطلبات غريبة عنا إبان انعقاد المؤتمر الاستعراضي، خشية أن تدب فيه الفوضى التي سادت عملية استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ولطالما دعت الهند المرة تلو الأخرى لأن يبدأ مؤتمر نزع السلاح عمله الموضوعي. وهذا ما دفع الهند إلى الإعراب عن تأييدها لاقتراح أموريث في عام ٢٠٠٠، الذي اقترح بنا من الاتفاق على برنامج للعمل. كما كنا في عام ٢٠٠٢ متحمسين لتقديم الدعم للمبادرة المشتركة بين المجموعات التي قدمها السفراء الخمسة، على أمل أن يردم ذلك الفجوة القائمة بين الأطراف الفاعلة الأساسية بغية التغلب على هذه الورطة.

لكنه على الرغم من كل التهديدات التي صدرت عن مختلف أركان هذا المؤتمر - ولعل ذلك يعود إلى ما اتسمت به الأحداث الجارية مؤخراً في الحلقة الدولية من طبيعة استفزازية إلى أبعد الحدود - مما يزيد من الأسباب التي تدعونا إلى ضمان نجاح مؤتمر نزع السلاح. وليس بوسعنا أن نسمح بتعليق المؤتمر أو ضموره بسبب العقبات التي تعوق أعماله أو الإحباط الذي قد يدفعنا إلى التخلي عنه. إن الدبلوماسية، ولا سيما الدبلوماسية المتعددة الأطراف، تتطلب منا أن نحتفظ بالإيمان والصبر في سعيها للتوصل إلى الحلول. إن الدور الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح هو التفاوض حول صكوك قانونية تفضي إلى جني ثمار هامة وطويلة الأمد في مجال الأمن الجماعي. ولا بد أن يكون ذلك الغاية المنشودة من أي نقاش يجري في هذه الهيئة، يقوم على جدول الأعمال المتفق عليه. وإذا ما توفرت الأدلة على الإرادة السياسية اللازمة في الأوساط المعنية، فإنه بمقدور مؤتمر نزع السلاح أن يعود إلى الاضطلاع بالدور المنوط به.

سيدي الرئيس، إنني على يقين من أنكم لن تألوا جهداً خلال فترة تبوئكم لهذا المنصب للتغلب على الخلافات القائمة بين البلدان الرئيسية والسعي إلى تحقيق نتيجة إيجابية تتيح للمؤتمر فرصة لجعل عام ٢٠٠٣ عاماً مثمراً وإيجابياً.

الرئيس: أشكر وزير الخارجية على بيانه الهام وعباراته الرقيقة. وأنا على يقين من أن بيانه طرح علينا الكثير مما ينبغي أن نمنع النظر فيه. وأعطي الكلمة الآن للسفير لينت من بلجيكا.

السيد لينت (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس إنني أتحدث اليوم نيابة عن السفير دميري سفير الجزائر، والسفير فيجا من شيلي، والسفير رايس من كولومبيا، والسفير سالاندر من السويد وبالأصالة عن نفسي، ونحن مجموعة الدبلوماسيين المعروفين في هذا المؤتمر بالسفراء الخمسة. وبذا وباسمنا جميعاً أود قبل كل شيء أن أتوجه إليكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة مؤتمر نزع السلاح وأشكركم وأشكر من سبق له أن تبوأ هذا المنصب من قبل كالسفير فولكر هاينزبرغ من ألمانيا والسفير أندراس زابو من هنغاريا، على ما أبدىتموه من تشجيع لنا في مبادرتنا. ونود أيضاً أن نحبي الجهود التي بذلها السفير ربما من فنلندا بغية البدء بأعمال هذا المؤتمر. ونؤكد لكم سيدي الرئيس تعاوننا التام معكم في مساعيكم لإخراج هذا المؤتمر من ورطته الراهنة.

إن البيان الذي تلاه نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في اجتماعنا المنعقد في ٢١ كانون الثاني/يناير السيد أوجو نيكنسي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، تضمن دعماً شديداً لمبادرتنا، كما إنه يشجعنا إلى أبعد الحدود في الوقت الذي نعمل فيه إلى جعل اقتراحنا اقتراحاً رسمياً. والواقع أنه بعد إجراء مشاورات مستفيضة وبموافقة منكم فإننا نقدم اليوم اقتراحنا بصورة رسمية اليوم، ويمكن الاطلاع عليه في الوثيقة CD/1693. ونعتقد أن هذا النص يشكل نهجاً واقعياً وبناءً لاعتماد برنامج عمل. واسمحوا لي بأن أذكر الجميع بأسس ذلك الاقتراح ومضمونه.

لقد أدلى ببيانين هامين عن مستقبل مؤتمر نزع السلاح في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في أعقاب الأحداث المساوية التي شهدتها الولايات المتحدة. وسأتلو البيانين باللغة الأصلية أي الإنكليزية التي قُدمتا بها في الوثيقة CD/PV.888. ولقد تحدث كل من زميلينا الأمريكي والبرازيلي في كلمته الوداعية، على الوجه التالي. أولاً، قال السفير غراي من الولايات المتحدة ما يلي:

(الكلمة بالإنكليزية)

"إن الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة المؤتمر نسجوا على منوال البصيرة التي تمتع بها كل منهم وتوصلوا في آخر المطاف إلى آلية معقولة لوضع المؤتمر على جادة العمل. ومع ذلك فإن هذه العملية التدريجية في البناء بلغت نهايتها في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ عندما عرض سفير البرازيل سيلسو أموريم اقتراحات برنامج العمل الواردة في الوثيقة CD/1624. فإذا لم نتحرك جماعياً لاغتنام هذه الفرصة فوراً، فإن هذه المؤسسة ستفقد في المستقبل من مبررات وجودها أكثر مما فقدت في السنوات الأربع الأخيرة، ومن ثم فلا مناص من هجرة نزع السلاح إلى محافل أخرى."

(الكلمة بالفرنسية)

وقال السفير أموريم، الذي يشغل حالياً منصب وزير خارجية البرازيل ما يلي:

(الكلمة بالإنكليزية)

"ينتابني شعور بالحيرة لدى النظر في التقرير الصادر عن الدورة السنوية لعام ٢٠٠١. فمن جهة أشعر بالاعتزاز إذ أرى أننا نوصي بأن تظل الوثيقة CD/1624 [...] نصاً مرجعياً يعود إليه المؤتمر في سعيه للتوصل إلى اتفاق في الآراء حول برنامج عمل. ومن جهة أخرى، فمجرد أن تظل هذه الوثيقة مطروحة على النقاش، بعد أكثر من انقضاء عام كامل عليها إنما يشكل دليلاً على إخفاقنا جميعاً في هذا المسعى. ولا أحد يود أن يقترب اسمه بالإخفاق."

(الكلمة بالفرنسية)

إن هذه البيانات تحدد طبيعة ونطاق نقاشنا في عام ٢٠٠٢. ففي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، قال زميلنا من البرازيل، السفير شيلينا فاري بيريرا، الذي كان يواجه شل الحركة في المؤتمر، كما ورد في الوثيقة PV/903 ما يلي:

(الكلمة بالإنكليزية)

"على الرغم من قبول المؤتمر لاقتراح أموريم كأساس للمشاروات الجارية بشأن إمكانية اعتماد برنامج عمل، فقد أصبح هذا الاقتراح مع ذلك وسيلة لتأخير استئناف عمل المؤتمر."

(الكلمة بالفرنسية)

وقال في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ السفير أوبير دي لا فورتيل، الذي كان يرأس المؤتمر عندئذ ما يلي:

"فلنكن في منتهى الحذر: إذ إنه ما لم يتم إنقاذ هذا المؤتمر باستئناف أعماله على الفور، فقد يأتي اليوم الذي تغلق فيه أبواب هذا المحفل، ربما للأبد. وعندئذ لن نكون قد حققنا شيئاً بل وقد نخسر كل شيء."

وكانت مجموعة السفراء تنظر عندئذ في الخيار الأول المتعلق بأعمال المؤتمر، الذي اتخذ شكل مقرر يعتمد مؤتمر نزع السلاح لإنشاء لجان مخصصة - دون تحديد ولايتها - معنية بالقضايا التالية: نزع السلاح النووي؛ معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل صنع الأسلحة وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية؛ ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ وعقد الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها. لكنه تم التخلي عن هذه الفكرة عندما واجهت مشاكل تتعلق بالنظام الداخلي الوارد في الوثيقة CD/8/Rev.8* المؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩، والتي تنص المادة ٢٣ منها على ما يلي:

(بالإنكليزية)

"[...] يجوز أن يشكل المؤتمر هيئات فرعية [...] ويحدد المؤتمر ولاية كل واحدة من هذه الهيئات الفرعية [...]".

(الكلمة بالفرنسية)

واخترنا في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢ حلاً آخر بهذا الصدد، ينطوي على اتخاذ مقررات منفصلة بشأن كل واحدة من القضايا الرئيسية الأربع المطروحة على مؤتمر نزع السلاح. وبالنظر إلى الحساسيات الإقليمية

المختلفة في المجموعة وإلى أننا نعمل على أساس توفيق، فقد تبين أن هذه المبادرة كانت تسير بنا نحو وضع برنامج عمل يتضمن كافة العناصر التي ارتأى جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح أنها أساسية والتي ستستمر على نهج الاقتراحات السابقة.

ولذا قال السفير دميري عندما قدم مشروعنا الأول في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بأن هذا المشروع لا يشكل بداية جديدة: بل إنه مشروع تربطه روابط واضحة بكافة الاقتراحات السابقة. وأشار إلى أن هذا المشروع لا يهدف إلى طرح نص نهائي أو نص يخضع لشروط محددة: كلا، بل إنه يتطلب إدخال المزيد عليه من التصويبات والتعديلات والاستكمالات من جانب كافة الوفود بغية أن يتطور في نهاية الأمر وأن يخضع للتعديلات الموضوعية والرسمية التي تخيله إلى نص يرضى به الجميع وينطبق على الجميع.

وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢، في أعقاب مشاورات ومناقشات مستفيضة داخل مؤتمر نزع السلاح، قدم زميلنا السفير دميري وثيقة غير رسمية تأخذ في الحسبان كافة التحسينات المقدمة.

وقد حظيت هذه الورقة غير الرسمية منذئذ بدعم العديد من الوفود في الجلسات العامة التي عقدها مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٢، ويطيب لنا أن نتوجه بالشكر إليها لهذا الدعم وقد أعرب معظم زملائنا في بيانات التأييد التي أدلوا بها عن تقديرهم للنهج الأقاليمي والمشارك بين المجموعات الذي تم اتباعه، مشيرين إلى أن ما يجعل هذه المبادرة استثنائية هو أنها نشأت بفضل مجموعة من البلدان تشغلها قضية نزع السلاح. وارتأت أن مجموعة كهذه كانت تحتل موقعاً مثالياً يؤهلها لتمثيل الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح لأنها تجاوزت أي تضارب في المصالح. وأعربوا عن تقديرهم أيضاً للطبيعة الشاملة جداً للاقتراحات. وأشاروا إلى أن اقتراحنا يعكس كافة القضايا المطروحة علينا والتي لم نفلح في تسويتها على مدى الأربع سنوات الفائتة وأخيراً، أنها كانت مبادرة تطلعية ومن شأنها أن تتطور مع مرور الوقت.

وأثنت جميع الوفود التي تحدثت على جهودنا وأعلنت استعدادها للعمل جنباً إلى جنب مع جميع الأطراف لوضع برنامج عمل.

إن النص الذي يحظى الآن بمركز رسمي مماثل تقريباً للنص الذي تلاه الوزير لابي شيلي في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وبغية أخذ وقائع عملنا بعين الاعتبار الواجب، فقد أوضحنا في الجملة الأخيرة من الإعلان الرئاسي أن جهودنا الرامية إلى تحقيق تلافي المواقف ستحترم النظام الداخلي.

وخلاصة القول إن اقتراحنا ينص على إنشاء أربع لجان مخصصة، تُعنى بضمانات الأمن السلبية؛ ونزع السلاح النووي؛ ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وتعيين ثلاثة

منسقين خاصين، توكل إليهم مهمة إجراء مشاورات بشأن أنواع جديدة من أسلحة ونظم أسلحة الدمار الشامل؛ وبرنامج عام لترع السلاح، والشفافية في مجال التسلح.

وما زالت الحجج التي ساقها زميلنا السفير دميري صالحة اليوم وأدعوكم إلى إعادة قراءتها. وستجدونها في الوثيقة CD/PV.912 المؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وأود كذلك أن أكرّر ما قاله صديقي من الجزائر، وذلك بغية ضمان عدم وجود أي غموض مهما كان شأنه في مبادرتنا. إن مبادرة مجموعتنا مبنية على اقتراحات أخرى كان القصد منها التوصل إلى برنامج عمل يقبله الجميع ويُرضي الجميع. ولم نكن نقصد بأي حال من الأحوال أن تحل مبادرتنا محل الاقتراحات السابقة أو أن تنال منها. بل إنها تشكل جزءاً من استمرارية المبادرات التي تم طرحها حتى الآن والجهود الرامية إلى مدّ الجسور فيما بينها.

والهاجس الوحيد الذي يساور مجموعتنا هو إيجاد مناخ عمل يشجع الانفتاح وتبادل الآراء والحوار، كي نتمكن من التوصل إلى الحلول الوسط المتطورة الضرورية التي تساعد المؤتمر على تنفيذ ولايته.

وقد أبقينا في اقتراحنا على الإعلان الرئاسي، لأنه يشير إلى الأثر الإيجابي المترتب على الجهود الجماعية الرامية إلى التوصل إلى برنامج عمل، ويوصي بأن يجري أعضاء مؤتمر نزع السلاح حواراً يهدف إلى التوصل إلى الحلول الوسط الضرورية. وهذا هو السبب في أن كافة الأحكام الواردة في مبادرتنا، بما فيها مشروع الإعلان الرئاسي، ما زالت تخضع للتعديل والتنقيح.

وقد شعرنا إبان إجراء المشاورات بين الدورتين، بالنظر إلى الإرادة السياسية اللازمة، أنه من الممكن المضي قدماً في اتجاه إيجابي نحو نص ينبغي أن يكون مقبولاً للجميع. ونحن على قناعة تامة، بفضل هذه الوثيقة، التي يمكن أن يستمر تطورها فهي ليست متحجرة، إن الاتفاق على برنامج عمل أصبح بوضوح في متناول أيدينا ونحث جميع الأطراف على بذل أقصى الجهود الممكنة للتغلب على خلافاتهم في أقرب وقت ممكن - والتي لا نعتبرها ذات شأن - بغية تمكين هذا المؤتمر من العودة إلى السبيل الذي كان قد سلكه.

الرئيس: أشكر سعادة سفير بلجيكا على بيانه وما وجهه للرئاسة من عبارات رقيقة. وأعطي الكلمة الآن لسعادة ممثل الجزائر السفير محمد صلاح دميري.

السيد دميري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أن صديقي السفير لينت قد توجه إليكم بالتهنئة نيابة عن مجموعتنا، فاسمحوا لي أن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين بغية ضمان أن تعود رئاستكم على المؤتمر بالفائدة لمؤتمر نزع السلاح برمته.

وليس لدي على وجه التحديد بيان أدلي به، ولكنني أسير على خطى السفير لينت وأود فقط أن أضيف بضعة عناصر يمكننا النظر فيها إبان مواصلة عملنا.

لقد تلقينا خلال اليومين الماضيين بعض الرسائل الهامة بالفعل. كان أولها كما أشار بيان السفير لينت، من الأمين العام للأمم المتحدة. وفي حين أنه أعرب عن أسفه إزاء انعدام التقدم فيما نضطلع به من أعمال، فإنه شدد مع ذلك على السمات الإيجابية التي قد تفضي بنا إلى تحقيق بعض الإنجازات المحددة والإيجابية والآن، لخص زميلنا الموقر الذي فرغنا من الاستماع إليه للتو وزير خارجية الهند السيد سيبال عناصر التحليل الجديدة ووصف الوضع الراهن، حيث حدد بعض المواقف الجديدة، والهواجس الجديدة وأوجه الشك والريبة الجديدة، مما يثبت لنا حجم النزاعات المتباينة في العالم اليوم وما يترتب عليها من أخطار تتهدد المجتمع الدولي برمته. وقد وضعنا بذلك وجهاً لوجه أمام مسؤولياتنا.

ولهذا السبب أود بكل بساطة أن أذكر بنقطتين هامتين برزتا في الرسالة الواردة من سفير بلجيكا نيابة عن الرؤساء الخمسة السابقين لمؤتمر نزع السلاح. وتتعلق الأولى منهما بالأولويات: فإنه من الجلي أننا بحاجة لتحديد الولايات وتعيين منسقين خاصين على سبيل الأولوية القصوى ولكن لا يوجد أي ترتيب هرمي بين هذه الولايات، سواء كانت بالنسبة لضمانات الأمن السلبية، أو نزع السلاح النووي أو المواد الانشطارية أو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. إذ إنها جميعاً تحتل المستوى نفسه من الأولوية وقد ييسر ذلك لنا في نهاية الأمر أن نبدأ العمل على واحدة أو أكثر من هذه الولايات، كلما توصلنا إلى اتفاق حولها، في حين ننتظر الاتفاق على غيرها. ومن الواضح أنه إذا حاولنا الآن إرساء أية أولوية فيما بين هذه الولايات، فسرعان ما ستكتشف أنه لا يتفق الجميع بالضرورة على الأولوية نفسها للولاية ذاتها.

أما النقطة الثانية فهي تتعلق بقدرة هذا النص على التطور. من الواضح أن النص الحالي لا هو الإنجيل أو القرآن ولا هو التعاليم المترلة أو الكتاب المقدس - وعمدوري أن أواصل ذكر النصوص المقدسة إلى ما لا نهاية. كلا إنه جهد بشري يمكن تحسينه ونحن نتحدث واحداً مع الآخر، ولذا يظل هذا النقاش مفتوحاً.

وطبيعي أنه تساورنا آمال لا بد لنا من الإعراب عنها، آمال بأن نتمكن من الاستفادة من جميع موارد مؤتمر نزع السلاح لضمان القيام بأعمال إيجابية وخلاقية. وهذا أمر نحتاج له جميعاً في هذه الأوقات العصيبة المتوترة. وعلينا أن نضمن أيضاً الاستفادة من الصبغة الجماعية لهذا المحفل لا لإبراز الخصام والتناقض، بل أفضل الإنجازات التي يمكن لعقولنا وأفكارنا وشعورنا بالالتزام أن تحققها. ولعله يتيسر عندئذ لمؤتمر نزع السلاح - واسمحوا لي الآن، أن أعيد صياغة تلك المقولة التاريخية لونسون تشرشل، الذي كان يتحدث عن الأمم المتحدة - ولعله يتيسر لمؤتمر نزع السلاح عندئذ، لا أن يأتي بنا إلى الجنة، بل أن ينقذنا من الجحيم.

الرئيس: أشكر ممثل الجزائر الموقر على بيانه والعبارات الرقيقة التي وجهها إليّ وتأكيداته بالتعاون معي. وأعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا الموقر السفير كارلوس ميراندا.

السيد ميراندا (إسبانيا) (الكلمة بالإسبانية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس أن أهنيكم بادئ ذي بدء على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح، ولو أنه في الواقع يتعين أن نهني أنفسنا لتوليكم دفّة هذا المؤتمر، لأنه خلال الفترة القصيرة التي قضيتها في جنيف، سنح لي العديد من الفرص لأشعر بالإعجاب إزاء فطنتكم الشخصية والمهنية التي نالت الاستحسان بحق.

وآمل أن نتمكن خلال فترة رئاستكم من التوصل إلى اتفاق في الآراء يساعدنا على البدء في العمل الموضوعي للمؤتمر، أو نستطيع على أقل تقدير أن نحقق تقدماً ملحوظاً في اتجاه هذا التوافق، الذي هو ضروري لا من أجل سمعة المؤتمر وبقائه وفعاليته فحسب بل أيضاً من أجل السلم والاستقرار في العالم.

وقد تبدو هذه الجملة الأخيرة الآن رتانة بعض الشيء لكن، سيدي الرئيس، هذا هو ميرر وجود مؤتمر نزع السلاح: ألا وهو تناول القضايا التي تمس الأمن الجماعي وبالتالي تعزز السلم والاستقرار في العالم من خلال تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة والتفاوض حولها، مما يقلل من خطر نشوب النزاعات ويمنع سباق التسلح. حيث إن إنجازاته كانت كبيرة إلى حد جعل سجله سجلاً ناصعاً بالفعل وينبغي ألا تشوبه أية شائبة باستمرار انعدام التحرك الراهن.

لقد تعثرت خطى المؤتمر على مدى عدد من السنوات، في عصر العلاقات الدولية الجديد الذي بدأ في حريف عام ١٩٨٩ عندما انهار حائط برلين البغيض، ومما لا شك فيه أنه من غير المستصوب، بل ومن الخطر، ألا يعقد هذا المؤتمر حواراً بشأن القضايا الجوهرية، من قبيل المفاوضات حول القضايا التي تمس الأمن لا في دوله الأعضاء فحسب وإنما في جميع الدول الأخرى التي تتقاسم هذا الكوكب معنا.

ولا تتحمل كافة الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح القدر نفسه من المسؤولية عن هذا المأزق الذي لا ميرر له. حيث توجد الآن أزمات كبيرة في العالم تتهدد الأمن والاستقرار بعد أن ازداد خطر استعمال أسلحة الدمار الشامل بصورة حقيقية، بما في ذلك استعمالها من قبل أطراف غير حكومية وإرهابيين. وعليه فقد حان الوقت لأن يعمد كافة أعضاء المؤتمر إلى بذل الجهود اللازمة، والتي لا غنى عنها، لضمان عودة هذا المؤتمر إلى الاضطلاع بعمله.

وأود أن ألفت الآن إلى برنامج العمل الذي وضعه السفراء الخمسة. لقد سبق أن قدّم اقتراحهم شفويّاً من جانب السفير دميري والسفير لينت والسفير رايس والسفير سالاندر والسفير فيغا في آب/أغسطس الماضي واستطعت عندها أن أبلغ هذا الحفل باستجابة بلدي الإيجابية لهذه المبادرة في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وشدّدت

عندئذ على أن النص كان متوازناً تماماً، بالصيغة التي قدمه بها هؤلاء السفراء الخمسة الذين يمثلون خمسة بلدان من مختلف المجموعات الإقليمية، وأنهم يأملون بذلك مدّ جسر يربط بين مختلف المجموعات. وقد دُلّوا أيضاً على أنه توجد بلدان في كافة المجموعات الإقليمية حريصة على إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى الاضطلاع بعمله وأن هذه البلدان تمثل الغالبية في مجموعة كل منهم.

وقد قرّر السفراء الخمسة الآن طرح اقتراحهم بصورة رسمية. وفي رأيي أن هذا القرار قرار حكيم وهام لأنه لا يوجد أي شخص أو أي بلد يمكن أن يتظاهر الآن بأن هذا الاقتراح لا وجود له أو لا أهمية له.

وأعتقد أيضاً أن هذا الاقتراح ليس متوازناً فحسب بل مرناً ومنفتحاً للمزيد من التطور كما يؤكد مقدموه. وهذا يعني أن النص لن يظل بالضرورة مقولباً في صيغته الحالية إذا ما اقتضت الضرورة تعديله بأية صورة من الصور، بغية تحقيق توافق الآراء حوله. ويمكن أن تقبل إسبانيا الاقتراح بصيغته الحالية. ونحن نرى أن النص يغطي بصورة معقولة كافة بواعث القلق التي تراود الدول الأعضاء في هذا المؤتمر في مجالي الأمن ونزع السلاح. وبالتالي فإن بلدي، سيدي الرئيس، علاوة على عرض تعاوني يودّ أن يشجّع كافة أعضاء هذا المؤتمر على بذل الجهود اللازمة لقبول هذا الاقتراح أو إذا كانت ترغب في تعديله أن تفعل ذلك بصورة بناءة بغية التقريب بين المواقف وعدم إثارة عقبات لا يمكن التغلب عليها.

الرئيس: أشكر ممثل إسبانيا الموقر لبيانه والعبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس.

وهنا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم. فهل يرغب أي وفد في التحدّث في هذه المرحلة؟ يبدو أنه لا يوجد من يود الكلام.

وأريد أن ألفت انتباهكم إلى الوثيقة CD/1692، المعروضة عليكم. فهي تتضمن رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة موجهة إليّ بصفتي رئيساً للمؤتمر، وهي تنقل إلى هذا المؤتمر كافة القرارات المتخذة في موضوع نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، بما في ذلك تلك التي توجّه طلبات محددة إلى المؤتمر. وقد أبلغتني الأمانة أنه توجد نسخ من هذه الوثيقة الآن بجميع اللغات الأخرى في مكتب توزيع الوثائق في القاعة C-111، مقابل قاعة المجلس تماماً.

وكما تعلمون، سيعقد المؤتمر، عملاً بمقرره المتضمّن في الوثيقة CD/1036، جلسيتين عامتين خلال أول أسبوعين من دورته السنوية.

وبالتالي ستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة. وليس لديّ على قائمة المتحدثين في هذه الجلسة العامة سوى شخص واحد، هو السفير ساندرز من هولندا.

وكما أشرت من قبل، فإنني ما فتئت أجري مشاورات وأود توسيع نطاق هذه المشاورات. وعليه ففي ٢٨ كانون الثاني/يناير، سنعقد بعد جلستنا العامة الرسمية جلسة عامة غير رسمية بغية مناقشة سبل ووسائل استئناف عمل مؤتمر نزع السلاح. وآمل أن تتمكنوا من إجراء مناقشات مثمرة وبناءة بهذا الصدد.

وهناك نقطة إجرائية أود الإشارة إليها، وهي أن جميعكم، حسب اعتقادي، قد تلقى دعوة لحضور حفلة استقبال أستضيفها هذا المساء. والوقت المحدد لهذا الحفل هو الساعة ٦/٣٠ بعد الظهر. وأود أن أطلب، بالنظر إلى اضطراب وزير خارجية الهند للسفر جواً في وقت لاحق من مساء هذا اليوم، أن نغيّر توقيت هذه الحفلة وأرجو منكم الحضور إليها في الساعة السادسة بدلاً من السادسة والنصف. أشكركم جزيل الشكر لما أبديتموه من تفهم.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥ قبل الظهر

— — — —